تقييم مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة

ـ حالة بنك الخليج وكالة بسكرة ـ

سهام موفق [1*] نصر رحال [2]

1. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
2. جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر

Evaluating the disposition of Algerian banks to adopt governance

The case of Gulf Bank

Sihem mouffok & Nacer Rahal

University of Biskra & University of El-Oued –Algeria

تاريخ الاستلام: 2018/03/08 **تاريخ القبول:** 2019/10/17 **تاريخ النشر:** 2019/12/31

ملخص:

استهدفت الدراسة معرفة اتجاهات عينة من عملاء بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - حول مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استمارة تضمنت 18 عبارة وزعت على عينة عشوائية من عملاء البنك محل الدراسة، بلغ عددها 40 عميل، تم استرجاع 35 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استرداد بلغت 87.5%.

وبعد تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS: V: 24، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج من أبرزها ضعف جاهزية بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - لتبني مبادئ الحوكمة، وبناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج، تقدم الباحثان بجملة من النتائج التي من شانها توجيه أنظار إدارات البنوك الجزائرية لضرورة وأهمية تبني مبادئ الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الثقة، الشفافية، المسائلة.

الترميز الاقتصادي (JEL): G21؛ R38

Abstract:

The study aimed to know the trend of the clients of Gulf Bank –Biskra Agency- about the readiness of Algerian banks to adopt the principles of governance. To achieve this goal, 40 questionnaires, contains 18 questions, were distributed on a random sample. 35 recovered questionnaire are used for statistical analysis, represent 87.5% as a recovery rate. The Data analysis, using SPSS statistical program: V: 24, showed the weakness of Gulf Bank –Biskra Agency- to adopt the principles of governance. Thus more attention should be drawn from the Algerian banks to dopt the principles of governance.

Keywords: governance, disclosure, trust, transparency, accountability.

Jel Classification Codes: G21 ; R38

* المؤلف المرسل: الإيميل: nacerrahal1977@gmail.com

I. تمهيد:

يشهد العصر الحالي العديد من التطورات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة، نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات، فقد كان من أهم ملامح هذا العصر شدة التنافسية كحقيقة أساسية لتحديد نجاح أو فشل المؤسسات، ومن هنا أضحت هذه الأخيرة في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب ميزة تنافسية.

وعليه وبناء على المنافسة الشرسة التي تعرفها بيئة الأعمال، فقد اتجهت كافة المؤسسات وبغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها نحو تجنيد كافة الإمكانيات واستغلال جميع الوسائل المتاحة للصراع من اجل البقاء.

ومن ناحية أخرى وبالموازاة مع سعي المؤسسات إلى البقاء في ظل محيط تنافسي، فقد رافق نشاط الكثير من المؤسسات ارتكاب العديد من الخروقات والفضائح المالية، تولدت عنها العديد من المظاهر منها الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وظهر هذا جليا في سلسلة الأزمات المالية التي ضربت العديد من المناطق في العالم، منها أزمة جنوب شرق أسيا أواخر التسعينيات من القرن الماضي، بعدها توالت الانهيارات والأزمات وحالات الإفلاس التي ضربت أثقل الاقتصاديات عالميا، وكذا كبرى الشركات العالمية.

وعقب هذه الانهيارات التي مست كبريات الشركات العالمية، وما خلفته من أضرار للعديد من الأسواق المالية وآلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال، تحركت العديد من المنظمات الدولية مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.... الخ، نحو وضع هيكل يشكل منهج للعمل الاقتصادي والمالي، يساعد على تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة عليها.

ونتيجة لهذه الجهود، طفى على السطح مصطلح الحوكمة وتصدر قاموس المصطلحات الاقتصادية، وأصبح يمثل الآلية التي يمكن من خلالها للمؤسسات المالية وكذا الاقتصادية أن تحافظ على موقعها وتزيد من درجة موثوقيتها.

وكون الجزائر تعد من الدول التي تعاني من انتشار الفساد المالي والإداري، وضعف المناخ الاستثماري وضعف أنظمتها الاقتصادية والمالية، وبعد الأزمات المالية التي حدثت في البنوك الجزائرية والتي من أبرزها ما حدث في بنك الخليفة، وبنك الجزائر الصناعي والتجاري، فقد أصبح من الضروري بالنسبة لكل البنوك الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة أن تسارع في انتهاج مبادئ الحوكمة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موضوع الحوكمة في البنوك الجزائرية، من خلال معالجة الإشكالية التالية: **مامدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة؟**

1. فرضيـــات الدراســة:

الفرضيـة الرئيسية: انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - القابلية لتبني مبادئ الحوكمة.

الفرضيـات الفرعية: انبثقت عن الفرضية الرئيسة للدراسة أربع فرضيات فرعية كما يلي:

- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الإفصاح؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الثقة؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الشفافية؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ المسائلة.

2. أهميـــة الدراســـة:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

تركز الدراسة على احد المواضيع الحيوية المهمة في بيئة الأعمال والبيئة المصرفية، ألا وهو موضوع حوكمة الشركات الذي تفرضه البيئة المصرفية الحالية، بما تحمله من علاقات عمل متشابكة فيما بين المصارف؛

أنها تسعى لحماية قطاع حيوي مهم من المشاكل والأزمات المالية والانهيارات الكبيرة التي حصلت وتحصل في الكثير من البنوك العالمية، وذلك بانتهاج مبادئ الحوكمة كسبيل لذلك؛

أنها ترسخ من جوانب الإفصاح والشفافية التي تعد الآن من الجوانب المهمة التي تفرضها المعايير والمؤسسات المالية، هذه الأخيرة التي تضمن نجاح البنوك العالمية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص؛

كما تنبع أهمية الدراسة من التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري الخاص، والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى جيد من الإفصاح والشفافية، ما ينعكس إيجابا على ثقة العملاء بالبنوك الخاصة الجزائرية، فضلا عن خلق نوع من العلاقة الايجابية بين البنك وأصحاب المصالح المختلفة؛

محاولة نقل الموضوع من إطاره النظري إلى إطاره العملي وذلك بتشخيص مدى جاهزية البنوك الجزائرية الخاصة لتبني مبادئ الحوكمة.

3. أهـــداف الدراســـة:

في ضوء مشكلة الدراسة تحدد الأهداف المتوخاة من معالجتها فيما يلي:

- تسليط الضوء على مفاهيم حوكمة الشركات وكذا أهميتها وأهدافها؛
- معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات المالية؛
- تقييم مدى جاهزية بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - كأنموذج للدراسة لتبني مفاهيم الحوكمة؛
- التأكيد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية؛
- اقتراح السبل الكفيلة بترسيخ مبادئ الحوكمة بالبنك محل الدراسة بوجه خاص، والبنوك الجزائرية بشكل عام، بالشكل الذي ينسجم مع إفرازات المرحلة الحالية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

4. حـــدود الدراســـة:

تتجلى حدود الدراسة في العناصر التالية:

- **الحـدود البشرية:** وتتمثل في عينة من عملاء بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - يبلغ حجم مفرداتها **40** عميل.
- **الحـدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تقييم مدى جاهزية بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - لتبني المبادئ التالية للحوكمة (الإفصاح، الثقة، المسائلة والشفافية).
- **الحـدود المكانية:** أنجزت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة -
- **الحـدود الزمنية:** أنجزت الدراسة الميدانية لهذا البحث خلال الموسم الجامعي 2017/2016.

5. الدراسات السابقة:

1.5. دراسة (جلاب محمد، 2010/2009): هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة وأهمية حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية الجزائرية وانعكاساتها على أعمال البنوك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يعد في بداياته من ناحية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، من خلال تكييف المنظومة التشريعية والقانونية، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المتعاملين وذوي المصالح، وتعزيز الرقابة الداخلية وإعادة رسملة البنوك.

2.5. دراسة (حنوف عبد الرحمان، 2012/2011): هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في بنك الجزائر الخارجي وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة وفقا للمبادئ الدولية في هذا البنك تعتبر في بداياته، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب.

3.5. دراسة (بن عيسى ريم، 2012/2011): هدفت الدراسة إلى دراسة جملة من آليات الحوكمة التي تعمل على تعزيز كفاءة وأداء المؤسسات، كما تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار تأثير آليات الحوكمة الداخلية منها والخارجية على أداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود تطابق كبير مع التوقعات النظرية لهذه الدراسة، حيث ارتبطت آليات حوكمة المؤسسات بعلاقة معنوية موجبة بأداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.

4.5. دراسة (رايس مبروك وآخرون، 2012): هدفت الدراسة إلى التعريف بالفساد الإداري من حيث الماهية والأنماط، وكذا إبراز كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بالشكل الملائم، بالإضافة إلى تشخيص واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، ومدى مساهمتها في الحد من الفساد الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري يجب أن يكون عن طريق بنك الجزائر، باعتباره المسؤول عن تنظيم ورقابة البنوك والإشراف عنها، كما يجب أن تتبنى البنوك الجزائرية مبادئ الحوكمة، لان غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار كما كان الحال بالنسبة لبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، إلى جانب تفشي ظاهرة الفضائح المالية على مستوى البنوك العمومية، بسبب غياب وعدم تفعيل الأدوات الرقابية، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء العديد من الإصلاحات منها تقوية عمل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات المراجعة والتدقيق التي يجريها البنك المركزي.

6. الإطـــار النظـــري للدراســـة:

1.6. حوكمـــة المؤسســـات:

1.1.6. مفهـــوم حوكمـــة المؤسسات: تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة المؤسسات، وفيما يلي عرض لأهم ما ورد من تعاريف لحوكمة المؤسسات.

تُعرف حوكمة المؤسسة بأنها" وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد المؤسسة وحسن توجيهها ومراقبتها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية" (عيسى، 2010، صفحة 17).

كما تعرف أيضا على أنها" نظام تتم من خلاله مراقبة المؤسسات".(lakhlef، 2006، صفحة 10)

كما ينظر إلى الحوكمة على أنها" فن ممارسة الرشادة والعقلانية وتعظيم الثقة وتنمية عوامل الأمان وتفعيل توظيف الموارد"(محمد مصطفى، 2008، صفحة 16)

إضافة إلى ذلك تعرف حوكمة المؤسسات بأنها" إخضاع المؤسسات لقوانين الرسمية التي تفرض المراقبة، المتابعة وضمان أن تتم المراجعة وممارساتها الإدارية والمالية بأقصى درجات الإفصاح والشفافية لحماية حقوق المساهمين فيها" (المشهداني، 2006، صفحة 8)

من خلال ما تم عرضه من تعاريف للحوكمة، يمكن القول أن حوكمة المؤسسات هي " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم، أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة (حملة سندات، العمال، الدائنين، المواطنين).

2.1.6. خصائص حوكمة المؤسسات: تمتاز الحوكمة كأسلوب إداري بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (حماد، 2007، صفحة 4)

- **الانضباط:** وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** وتعني انه لا يوجد تأثيرات أو ضغوط غير لازمة للعمل؛
- **المساءلة:** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية:** وتعني المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشاة؛
- **العدالة:** وتعني احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

3.1.6. أهمية حوكمـــة المؤسسات: تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق المزايا التالية: (الخضري، 2005، صفحة 54)

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسة والقضاء عليه؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور؛
- ضمان النزاهة والحيادية والاستقلالية لكافة العاملين في المؤسسة بدا من مجلس الإدارة والمديرين إلى ادني عامل؛
- تقليل الأخطاء قدر الممكن، واستخدام نظام حمائي وقائي يمنع حدوث هذه الأخطاء؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فعالية الإنفاق وربط الإنفاق بالانجاز؛
- التأكيد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها، من خلال حماية أصول المؤسسة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛ (Cheema، صفحة 7)

أما بالنسبة لأهمية الحكومة للمساهمين فتتمثل في النقاط التالية: (شحاته و علي، 2007، صفحة 29)

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل؛
- الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي لمساعدة المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار.

4.1.6. أهـــداف حوكمـــة المؤسسات: يهدف تطبيق نظام حوكمة المؤسسات إلى تحقيق الأهداف التالية: (عطا الله والعشماوي، 2008، صفحة 37).

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لإدارة المؤسسة؛
- توفير الحوافز السليمة والمناسبة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة المؤسسة ومساهميها؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- ضبط ومراقبة السلطة المخولة للمسيرين، لمنع استغلالها لتحقيق مكاسب غير شرعية تضر بالمؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تجنب المشاكل المحاسبية والمالية والحد من التلاعبات في البيانات المالية؛
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها؛
- ضمان المعاملة العادلة للمساهمين والعاملين ومختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

2.6. الحوكمة المصرفية:

1.2.6. مفهوم الحوكمة المصرفية: نظرا لخصوصية المؤسسات المصرفية عن غيرها من المؤسسات، فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها، وفما يلي بعض ما ورد من تعاريف للحوكمة المصرفية أو حوكمة البنوك.

تعرف حوكمة البنوك بأنها" مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة"(بوعروج و لبحيري، 2007، صفحة 7)

كما تعرف حوكمة البنوك على أنها " تطوير الهياكل الداخلية للبنوك، بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة " (الخطيب، 2005، صفحة 6)

فيما يعرف بنك التسويات الدولية الذي يعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك بأنها' الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين" (شريقي، 2009، صفحة 4)

إضافة إلى ما سبق ينظر إلى الحوكمة المصرفية بأنها" أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شانها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين

والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور جميع الفاعلين الذين من شانهم التأثير في أحكام الرقابة على أداء البنوك"(حنوف، 2012، صفحة 53)

2.2.6. أسباب الاهتمام بحوكمة البنوك: ترجع أهمية حوكمة البنوك للأسباب التالية: (نصر الدين، 2009، الصفحات 179- 180)

- تستمد حوكمة البنوك أهميتها من أهمية البنوك نفسها نظرا للدور الهام والرئيسي الذي تلعبه كشركات مساهمة في أي اقتصاد، إذ تعمل كوسيط على جمع المدخرات من الأفراد واستخدام أموال المودعين في منح القروض للمستثمرين، كذلك فإنها تتعامل مع الشركات المساهمة الأخرى من حيث الاكتتاب وتداول الأسهم وتمويل المشروعات؛
- تلعب البنوك دورا هاما في حوكمة عملائها من المؤسسات والأطراف الأخرى في كثير من البلدان، وبالتالي إذا توفرت حوكمة جيدة للبنوك، فان هذا سيؤدي إلى تطبيق ممارسات الحوكمة لدى الكثير من المؤسسات؛
- عدم تماثل المعلومات، هو أخطر بكثير في الأعمال البنكية عن غيرها من الأعمال غير المالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة العقود المالية التي تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل وتزايد تعقيد المنتجات المالية، و هذا ما يتطلب مستويات أعلى من الحوكمة بما تضمنه من الإفصاح والشفافية؛
- من سمات البنوك أن هيكل الميزانية العامة للبنك يختلف كثيرا عن غيرها من المؤسسات، فالبنوك عادة ما يكون لديها نسبة المديونية إلى رأس المال مرتفعة، لأنها تعتمد على الأموال المودعة، بالإضافة إلى ذلك أنها تعتمد بدرجة كبيرة على ثقة المودعين، فهذا يعني أن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أهم بكثير في هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الأخرى؛
- أن استقرار نشاط البنوك له العديد من الآثار العميقة على الاقتصاد ككل، حيث أن البنوك هي المؤسسات الرئيسة في الحفاظ على نظام الدفع داخل الاقتصاد الذي يعتبر أساسيا لاستقرار القطاع المالي؛
- أن البنوك تخضع للعديد من القوانين الحكومية الهادفة إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي، حيث أنها تجعل البنوك ومختلف الجهات الأخرى تلجا إلى الحكومة للتدخل في وقت الأزمات، ففي هذه الحالة من الصعب أن يكون مديري البنوك وحدهم المسئولين عن ضعف الأداء، فتلك القوانين عادة ما تمنع تركز الملكية إذ أن الملكية المشتتة هي المسئولة عن استمرار التدخل الحكومي وضعف الحوكمة في البنوك؛
- تشجع الاحتياطات أو ودائع الضمان لدى الحكومة، البنوك على تنفيذ أنشطة ذات مخاطر عالية، وكذلك تقلل حافز المودعين لمراقبة أداء البنوك، وهذا ما يضعف اهتمام البنوك بتحسين الحوكمة؛
- خلقت العولمة وتحرير أسواق المال بالنسبة لجميع الأجهزة المالية بوجه عام رؤية جديدة، وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية على درجة كبيرة من المنافسة مع ارتفاع درجة المخاطرة، وبالتالي يجب على هذه المؤسسات مواجهة هذه المخاطر عن طريق تعزيز إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.

3.2.6. أهمية اعتماد مبادئ الحوكمة بالبنوك: تظهر أهمية مبادئ الحوكمة في البنوك من خلال النقاط التالية:

- تعتبر مبادئ الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك، كما أن الحوكمة السليمة تعد عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، في حين أن عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي؛ (شريقي، 2009، صفحة 6)
- تحدد مبادئ الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في البنك، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات، وهي بهذا توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع الأهداف ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء؛ (سيد احمد، 2010، صفحة 628)
- تعمل مبادئ الحوكمة على تحقيق الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار، كما تعمل على حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أم كبار مستثمرين وسواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائداتهم مع مراعاة مصالح المجتمع؛ (محمد نايف، صفحة 24)
- تضمن مبادئ الحوكمة عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته في الإضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف الأخرى، كالموردين وحملة السندات والمقرضين والدائنين والمستهلكين، كما تعمل على أن لا يسيء المجلس استغلال أموال المساهمين، بالإضافة إلى تخفيض درجة المخاطر المالية والإدارية التي يمكن أن يواجهها البنك. (نصر الدين، 2009، صفحة 689)

4.2.6. مزايا اعتماد مبادئ الحوكمة بالبنوك: يسمح تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة بجودة إلى تحقيق المزايا التالية: (حنوف، 2012، الصفحات 55- 56)

- الفعالية المالية والتشغيلية المثلى التي تنتج عن تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة في النظام المصرفي، فالممارسات التي تتم بشفافية في ظل تحديد واضح للمسؤولية والمسائلة من شانها الوصول بالبنك إلى تحقيق أهدافه، حيث تعتبر الأساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى؛
- تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي، ففي ظل زيادة المخاطر يسعى المستثمرون عند إقدامهم على الاستثمار لاختيار الوجهة التي تتيح لهم معلومات اكبر عن المخاطر التي ستواجه استثماراتهم، كما أن وجهة استثماراتهم تتأثر بالجهة التي تتيح شفافية وإفصاح اكبر في أعمالها؛
- تحسين تقييم البنك من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة، وهو ما يوفر ميزة تنافسية لجلب الاستثمار واقتحام الأسواق الخارجية، وعليه تعتبر جودة الحوكمة عن صورة البنك وذلك لمنعها حالات الفساد الإداري والمالي؛
- زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية، من خلال القضاء على الفساد الذي يؤدي إلى تجفيف موارد البنك ومحو قدرته التنافسية، كما أنها تضمن حقوق الأقلية ضمن مبادئها وتضمن لهم المعاملة المتكافئة؛
- بناء وتحسين سمعة البنك عن طريق الإفصاح عن العلاقات الداخلية في البنك وتحديد المسؤوليات، وهو ما يعطي صورة واضحة عن عمل البنك.

II ـ الطريقة والأدوات:

1. عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة البالغ حجم مفرداتها 40 مفردة، حيث تم توزيع استمارة البحث على عدد من عملاء بنك الخليج الجزائر لولاية بسكرة عبر العديد من الزيارات الميدانية، ولقد تم استرجاع 35 استمارة، بنسبة استرداد87.5%، وبعد فحص الاستمارات لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستمارة.

2. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول أعلاه وصف تفصيلي لأفراد عينة الدراسة من حيث السن، الجنس، المستوى التعليمي، و مدة الانتساب للبنك، وهي معلومات تقدم تصور دقيق يساهم في تفسير نتائج الدراسة.

3. أدوات الدراسة:

استخدم الباحثان الاستمارة كأداة رئيسة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض تضمنت 18 عبارة، ناهيك عن البيانات الشخصية والوظيفية المتعلقة بخصائص مفردات الدراسة، كما استخدم الباحثان مقياس Likert لتقييم إجابات مفردات الدراسة، بحيث يتراوح المقياس من 1 إلى 3 أي من غير موافق إلى موافق.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V24)، كما تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية منها ما خصص لوصف متغيرات الدراسة، ومنها ما استخدم في تحليل متغيرات الدراسة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي: (مقاييس الإحصاء الوصفي، اختبار معامل الالتواء (Skewness)، اختبار معامل التفلطح (Kurtosiss)، إختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)).

III- النتائج ومناقشتها:

1. ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذا الأسلوب طبقت معادلة (ألفا كروناخ) على درجات أفراد عينة الثبات وكانت النتائج كما مبينة في الجدول التالي.

تدل مؤشرات ألفا كورنباخ أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبمقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة، حيث تعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

2. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

تمّ استخدام كلاً من معامل الالتواء Skewness ومعامل التفلطح Kurtosiss لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث ترى بعض الدراسات الإحصائية أنّ "معامل الالتواء" يجب أن يكون محصور بين 3 و3- ، و"معامل التفلطح" يجب أن يكون محصور بين 7و7- "(Dowlatshahi.S, 2005, p. 542)، إضافة إلى ذلك أنّ أحد الشروط الهامة التي تعتمد عليها أغلب الاختبارات المعلمية أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونتائج الاختبارين موضحة في الجدول الموالي.

حسب الجدول أعلاه، فإن كل متغيرات الدراسة تتبع التوزيع، وهذا ما يسمح بمتابعة تحليل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المناسبة للاختبارات المعلمية.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

1.3. اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على ما يلي: " لا يمتلك بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الإفصاح ".

لاختبار هذه الفرضية قمنا باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أراء مفردات الدراسة حول مدى جاهزية بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - لتبني " مبدأ الإفصاح"، الذي خصصت لقياسه 5 عبارات، عبر عنها بدلالة المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، إذ تراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذا المحور بين(1.742 -1.400)، فيما تراوحت قيم انحرافه المعياري بين (0.980 -0.811) فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة(1.457)، بانحراف معياري قدره (0.852)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة على عدم تطبيق البنك محل الدراسة لمبدأ الإفصاح، كأحد أهم مبادئ الحوكمة، أما على مستوى العبارات قد حصلت العبارة (5) " تسيير البنك يتم بطريقة مرضية "على أعلى متوسط حسابي بلغ 1.742، بانحراف معياري بلغ 0.980، في حين حققت العبارة (1) " يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك " ادني وسط حسابي بلغ 400.1 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.811.

2.3. اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على ما يلي: " لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الثقة.

لاختبار هذه الفرضية قمنا باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أراء مفردات الدراسة حول مدى جاهزية بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - لتبني " مبدأ الثقة"، الذي خصصت لقياسه 4 عبارات، عبر عنها بدلالة المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، إذ تراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذا المحور بين(514.1- 1.800)، فيما تراوحت قيم انحرافه المعياري بين (0.886- 0.994) فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة(571.1)، بانحراف معياري قدره (0.777)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة إلى افتقار البنك محل الدراسة لمبدأ الثقة كأحد أهم مبادئ الحوكمة، أما على مستوى العبارات قد حصلت العبارة (9) " العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن "على أعلى متوسط حسابي بلغ 800.1، بانحراف معياري بلغ 0.994، في حين حققت العبارة (6) " يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة متساوية من حيث الحقوق " ادني وسط حسابي بلغ 1.514 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.886.

3.3. اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على مايلي: "لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الشفافية"

لاختبار هذه الفرضية قمنا باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أراء مفردات الدراسة حول مدى جاهزية بنك الخليج – وكالة بسكرة - لتبني

"مبدأ الشفافية"، الذي خصصت لقياسه 5 عبارات، عبر عنها بدلالة المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، إذ تراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذا المحور بين (400.1- 2.085)، فيما تراوحت قيم انحرافه المعياري بين (0.811- 0.981) فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة (1.400)، بانحراف معياري قدره (0.774)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة على عدم تطبيق البنك محل الدراسة لمبدأ الشفافية، كأحد أهم مبادئ الحوكمة، أما على مستوى العبارات قد حصلت العبارة (10) " يعمل مسئولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء "على أعلى متوسط حسابي بلغ 085.2، بانحراف معياري بلغ 0.981، في حين حققت العبارة (12) " يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك " أدنى وسط حسابي بلغ 400.1 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.811.

4.3. اختبار الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على ما يلي: " لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ المسائلة".

لاختبار هاذي الفرضية قمنا باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أراء مفردات الدراسة حول مدى جاهزية بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - لتبني " مبدأ المسائلة"، الذي خصصت لقياسه 4 عبارات، عبر عنها بدلالة المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، إذ تراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذا المحور بين(400.1- 1.771)، فيما تراوحت قيم انحرافه المعياري بين (0.811- 0.972) فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة(1.614)، بانحراف معياري قدره (0.805)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة على عدم تطبيق البنك محل الدراسة لمبدأ المسائلة، كأحد أهم مبادئ الحوكمة، أما على مستوى العبارات قد حصلت العبارة (15) " يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر "على أعلى متوسط حسابي بلغ 1.771، بانحراف معياري بلغ 0.972، في حين حققت العبارة (16) "يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن نتائج البنك الشهرية آو السنوية " ادني وسط حسابي بلغ 1.400 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.811.

4. تفسير نتـــائج الدراســـة:

مع نهاية الدراسة وبعد استخدام الباحثان لأدوات التحليل الإحصائي المناسبة توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- أن هناك ضعف لدى بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - لتبني مبدأ الإفصاح، إذ حقق هذا المبدأ متوسط حسابي بلغ 1.457 بانحراف معياري تبلغ قيمته 852.0.
- كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات الدراسة ضعف مستوى الثقة بين بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - ومختلف عملائه، إذ حقق هذا المبدأ متوسط حسابي بلغ 1.571 بانحراف معياري بلغ 0.777.

- إلى جانب أخر، أظهرت النتائج وجود مستوى منخفض من الجاهزية لدى بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - للالتزام بمبد الشفافية، إذ حقق متوسط حسابي بلغت قيمته 400.1 وانحراف معياري قدرت قيمته بـ 0.774.
- أما بالنسبة للمبدأ الأخير الذي تم قياسه، والمتمثل في مبدأ المسائلة، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات الدراسة، ضعف التزام بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - بتطبيق مبدأ المسائلة، إذ حقق متوسط حسابي بلغت قيمته 1.614، بانحراف معياري قدر بـ 0.805.
- أما على المستوى الكلي، فلقد أظهرت النتائج الإحصائية ضعف جاهزية بنك الخليج الجزائر - وكالة بسكرة - لتبني مبادئ الحوكمة الأربعة بشكلها الإجمالي، إذ حقق متوسط حسابي بلغ 1.510، بانحراف معياري بلغ: 0.802.
- فيما تدرجت درجة تبني البنك محل الدراسة للمبادئ الأربعة للحوكمة كما يلي: المسائلة بالرتيب الأول، تلتها الثقة بالترتيب الثاني، والإفصاح بالترتيب الثالث، فيما احتل مبدأ الشفافية الترتيب الرابع والأخير.

ويرجع الباحثان النتائج المتوصل إليها إلى:

- قصور الإطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاطات البنوك الخاصة الجزائرية، في إرساء المبادئ العامة للحوكمة؛
- طبيعة الخصائص التي تتسم بها البنوك الخاصة الجزائرية وكذا تعقيدها؛
- ضعف مستوى الوعي والإدراك لدى أعضاء مجلس الإدارة بضرورة تبني وتعميق فكر وثقافة الحوكمة في البنوك؛
- بالرغم من إدراك السلطات الجزائرية للأهمية الكبيرة للخوصصة في دعم وتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، إلا أننا نشهد تباطؤ في تجسيد هذه الآلية على ارض الواقع بسبب الأزمات التي تضرب أكثر البنوك العالمية.

وعليه يمكن القول انه مع نهاية هذه الدراسة وبعد استخدام أدوات التحليل المناسبة، فقد توصل الباحثان إلى إثبات صحة الفرضيات المعتمدة، والتي تنص على ما يلي:

- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الإفصاح؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الثقة؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ الشفافية؛
- لا يمتلك بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - الجاهزية لتبني مبدأ المسائلة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من الجاهزية لدى بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة - للعمل بمبادئ الحوكمة، وبغية دفع البنك محل الدراسة وكذا كل البنوك الجزائرية لتطبيق مبادئ الحوكمة، يوصي الباحثان بما يلي:

- ضرورة مسارعة البنوك الجزائرية بشكل عام والبنوك الخاصة إلى اعتماد مبادئ الحوكمة لتحقيق الفاعلية في الأداء كمبدأ الإفصاح والشفافية اللذان يعدان من الأهداف الأساسية التي تسعى الحوكمة لتحقيقها؛
- ضرورة الاعتماد على نظم رقابة تمتاز بالكفاءة والفاعلية ما يساعد على تحقيق الشفافية؛
- ضرورة تعيين أعضاء إدارة البنوك الجزائرية على أساس من الكفاءة والخبرة المهنية والمقدرة على تسيير الأعمال وتحمل المسؤولية بغية تحقيق الاعتماد الجيد لمبادئ الحوكمة؛
- ضرورة تعيين هيئة رقابية تكفل مهمة متابعة مستوى التزام البنوك الجزائرية الخاصة لتبني مبادئ الحوكمة، والإفصاح عن نتائج تقييم تلك البنوك من اجل تعزيز مستوى ثقة العملاء ومختلف أصحاب المصالح بها؛
- ضرورة تنظيم ملتقيات وندوات علمية للتوعية بمفهوم الحوكمة، وإدراجها كمادة علمية تدرس من خلال الجامعات لتأسيس وتأصيل مفاهيم الحوكمة؛
- ضرورة أن تولي إدارة البنوك اهتماما ببناء ثقافة الحوكمة بين العاملين من خلال تنفيذ الأطر الإدارية والمحاسبية والمالية والقانونية كونها تعزز من سمعة البنك وتزيد من ثقة المتعاملين به؛
- يتوجب على إدارة البنوك في إطار تبني مفهوم الحوكمة توفير قنوات متعددة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ما يسمح بحصول جميع الأطراف أصحاب المصلحة على المعلومات المحاسبية وفي الوقت المناسب؛
- ينبغي تهيئة إدارات البنوك والعاملين بتبني والالتزام بتنفيذ مفهوم الحوكمة من خلال إقامة الدورات التدريبية في الأمور المالية والمحاسبية والإدارية والقانونية بهدف الارتقاء بمستوى هذا المفهوم وبيان أهميته في جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات.

ـ الإحالات والمراجع:

1. ابراهيم سيد احمد. (2010). حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال. مصر: الدار الجامعية.
2. بشرى نجم عبد الله المشهداني. (2006). أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والإداري. مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.
3. بشرى نجم عبد الله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والإداري، مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، 2006، ص 8. (2006). مجلة العلوم الاقتصادية، صفحة 8.
4. سليمان محمد مصطفى. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين. مصر: الدار الجامعية.
5. سمير الخطيب. (2005). قياس إدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي. الإسكندرية، مصر: منشاة المعارف.
6. شحاتة السيد شحاته، و عبد الوهاب نصر علي. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. مصر: الدار الجامعية.
7. صنت العيباني محمد نايف. (بلا تاريخ). مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة. جامعة الشرق الأوسط.
8. طارق عبد العال حماد. (2007). حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، ط2. مصر: الدار الجامعية.
9. عبد الرحمان حنوف. (2012). الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، فرع جيجل. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. قسنطينة: جامعة قسنطينة.
10. عبد الوهاب نصر الدين. (2009). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة: المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمات المالية العالمية، الجزء الرابع. مصر: الدار الجامعية.
11. عمر شريقي. (20- 21 اكتوبر، 2009). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي. الملتقى الدولي حول الأزمات المالية العالمية والحوكمة العالمية، 4. سطيف: جامعة فرحات عباس.
12. لمياء بوعروج، و نصيرة لبحيري. (4- 5 ديسمبر، 2007). إشكالية الحوكمة والقطاع البنكي مع إشارة إلى تجارب بنوك عربية. الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، 7. سكيكدة، الجزائر: جامعة سكيكدة.
13. محسن احمد الخضري. (2005). حوكمة الشركات. القاهرة مصر: مجموعة النيل العربية.
14. محمد إبراهيم عيسى. (2010). حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة. مصر: الدار الجامعية للنشر.
15. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين،(مصر، 2008)، ص 16. (2008). مصر: الدار الجامعية.
16. وارد خليل عطا الله، و محمد عبد الفتاح العشماوي. (2008). الحوكمة المؤسسية. مصر: مكتب الحرية.
17. brahim lakhlef .(2006) .La bonne gouvernance(croissance et développement.(Alger: Dar Alkhaldounia.
18. Dowlatshahi.S, C. a. (2005). "The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment". Journal of Operations Management.
19. G.Shabbir Cheema .(بلا تاريخ) .From public administration to governance: The paradigm shift in the link between government and citizens.New York: United nations.

الملاحق:

الجدول (1): وصف عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة%
الجنس	الذكور	28	80
	الإناث	7	20
	المجموع	35	100
العمر	اقل من 30 سنة	6	17.14
	من 30 - 40 سنة	16	45.72
	من 41 - 50 سنة	9	25.72
	أكثر من 50 سنة	4	11.42
	المجموع	35	100
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	0	0
	ثانوي	6	17.15

	جامعي	29	82.85
	المجموع	35	100
مدة الانتساب للبنك	أقل من سنة	8	22.85
	من 1 - 3 سنوات	21	60
	3 سنوات فأكثر	6	17.15
	المجموع	35	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (2): نتائج قيـاس معـامل الثبـات ألفا كرونباخ.

الرقم	المحـــور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	الصدق
1	الإفصـــاح	5	,8750	0.935
2	الثقـــة	4	,7720	0.878
3	الشفافيـــة	5	,7030	0.838
4	المسائلـــة	4	,8180	0.904
	الاستمارة ككل	18	,8260	0.908

الصدق= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (3): نتـائج اختبار التوزيـع الطبيعي.

الرقم	المحـــور	معامل الإلتواء Skewness	معامل التفلطح kurtosiss
1	الإفصـــاح	1,351	-,188
2	الثقـــة	,941	-,648
3	الشفافيـــة	1,563	,642
4	المسائلـــة	,860	-,878

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات مفردات الدراسة على عبـارات محور"الإفصاح".

رقم العبارة	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
1	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بعمليات البنك	1,400	0,811	5	منخفض
2	يقوم البنك بالإفصاح عن معاملاته المالية	1,457	0,852	4	منخفض
3	يعلن مسئولو البنك عن أخر مستجدات البنك بصفة دورية ومستمرة	1,571	0,916	3	منخفض
4	يكشف البنك عن أهدافه قبل بداية كل موسم	1,685	0,963	2	منخفض
5	تسيير البنك يتم بطريقة مرضية	1,742	0,980	1	منخفض
	المحـــور الأول	1,457	0,852	/	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات مفردات الدراسة على عبارات محور" الثقـــة"

رقم العبارة	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
6	يتم معاملة جميع عملاء البنك معاملة متساوية من حيث الحقوق	1,514	0,886	4	منخفض
7	يتم معاملة جميع موظفي البنك معاملة متساوية من حيث الحقوق	1,628	0,942	2	منخفض
8	يوجد ثقة لدى عملاء البنك بمسئوليه	1,571	0,916	3	منخفض
9	العلاقة بين إدارة البنك والعملاء في تحسن	1,800	0,994	1	منخفض
	المحـــور الثـاني	1,571	0,777	/	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات مفردات الدراسة على عبارات محور " الشفافية "

رقم العبارة	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
10	يعمل مسئولي البنك على كشف الحد المطلوب من المعلومات أمام العملاء	2,085	0,981	1	منخفض
11	يوجد نسبة من المحاباة والمحسوبية داخل البنك	1,485	0,853	4	منخفض
12	يمكن الاطلاع على جميع البيانات المالية والإدارية للبنك	1,400	0,811	5	منخفض
13	يجتمع مجلس إدارة البنك بشكل دوري ومستمر لمناقشة القضايا المتعلقة به.	1,571	0,916	3	منخفض
14	يتم التوظيف في البنك بطريقة شفافة	1,628	0,942	2	منخفض
	المحور الثـالث	1,400	0,774	/	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

الجدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات مفردات الدراسة على عبارات محور "المسائلة"

رقم العبارة	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
15	يكفل البنك للعملاء حقوقهم عند الحاجة أو التضرر	1,771	0,972	1	منخفض
16	يقوم البنك بتقييم التقارير الدورية عن نتائج البنك الشهرية آو السنوية	1,400	0,811	4	منخفض
17	هناك تطبيق فعلي وسريع للقرارات الناتجة عن عملية المسائلة	1,514	0,886	3	منخفض
18	يحرص البنك على استقبال العملاء والرد على مشاكلهم	1,685	0,963	2	منخفض
	المحور الرابع	1,614	,805	/	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 24.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

سهام موفق، نصر رحال. (2019). تقييم مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة - حالة بنك الخليج وكالة بسكرة - مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 209-224.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category